

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٨

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠
في شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضي الجمهورية العربية
المتحدة والخروج منها .

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار
قرارات لما قوة القانون ؛

وعلى القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن دخول وإقامة الأجانب
بأراضي الجمهورية العربية المتحدة والخروج منها ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنصوص المواد : ٨ ، ١١ ، ١٥ ، ٢٥ ، ٣٦
من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه النصوص الآتية :

” مادة ٨ - يجب على كل أجنبي أن يتقدم بنفسه خلال سبعة أيام
من اليوم التالي لوصوله أراضي الجمهورية العربية المتحدة بتأشيرة دخول
أو تأشيرة مرور إلى مكتب تسجيل الأجانب أو مقر الشرطة في الجهة التي
يكون فيها وأن يحرر إقرارا عن حالته الشخصية وعن الغرض من حضوره
ومدة الإقامة المرخص له فيها ومحل سكنه والمحل الذي يختاره لإقامته
العادية وتاريخ بدء الإقامة به وغير ذلك من البيانات التي تتضمنها النموذج
المعد لذلك وعليه أن يقدم ما يكون لديه من الأوراق المؤيدة لهذه
البيانات وعلى الأخص الأوراق المثبتة لشخصيته “ .

” مادة ١١ - يجوز أن يعفى الأجنبي من شرط الحضور شخصيا المشار إليه
في المادة ٨ لاعتبارات خاصة بالمعاملات الدولية أو لأغراض مقبولة .

وفي هذه الحالة يحرر الإقرار كتابة وعلى النموذج المعد لذلك على أن يسلم
إلى مكتب التسجيل أو مقر الشرطة المختص خلال سبعة أيام من اليوم
التالي لوصوله أراضي الجمهورية العربية المتحدة “ .

” مادة ١٥ - لذير مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بإذن خاص
منه ولأغراض يقبلها أن يتجاوز عن مخالفة أحكام المواد : ١٠ ، ١٢ ، ١٤ ،
١٦ وله أن يتصالح فيها مقابل دفع المخالف مبلغ خمسة جنيهات “ .

” مادة ٣٥ - يصدر وزير الداخلية قرارا بأشكال وأوضاع بطاقات
الإقامة والترخيص بالإقامة والنماذج والإقرارات المنصوص عليها في هذا
القانون والبيانات التي تتضمنها تلك النماذج والإقرارات “ .

” مادة ٣٦ - يحدد وزير الداخلية بقرار يصدره قيمة الرسوم التي
تحصل على تراخيص الإقامة وبطاقات الإقامة على ألا تتجاوز مبلغ خمسة
جنيهات وكذلك حالات الإعفاء منها كليا أو جزئيا “ .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون
ويعمل به من تاريخ نشره ، وعلى وزير الداخلية إصدار القرارات اللازمة
لتنفيذه ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ رجب سنة ١٣٨٨ (٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٨

بتعديل المادة ٣ من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٨
بنظام كلية الشرطة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية
في إصدار قرارات لما قوة القانون ؛

وعلى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٨ بنظام كلية الشرطة ، والقوانين
المعلقة له ؛

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٢٩٨ لسنة ١٩٦٨

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الكليات والمعاهد العالية بوزارة التعليم العالي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤٢ لسنة ١٩٦٣ باصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي ؛

قرر :

مادة ١ - يستبدل بالبند (٣) من المادة (١٧) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الكليات والمعاهد العالية المشار إليه النص التالي :

"(٣) عدد لا يزيد على خمسة طلاب في كل معهد من أبناء وأخوة وزوجات من استشهدوا في الحرب أو بسبب قيامهم بواجبات رسمية ، ويكون التفضيل بينهم بحسب ترتيب الدرجات" .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من العام الدراسي ١٩٦٨/١٩٦٩ م

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ رجب سنة ١٣٨٨ (٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦٨) جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٣١٣ لسنة ١٩٦٨

بشأن مدد مدة خدمة مدير جامعة الأزهر لمدة سنتين

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ في شأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣١٤ لسنة ١٩٦٤ بتعيين الشيخ أحمد حسن الباقوري مديرا لجامعة الأزهر ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٣ من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه النص الآتي :

"يكون للكلية مجلس يشرف على شئون التعليم فيها ، ويشكل بقرار من وزير الداخلية"

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره م

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ رجب سنة ١٣٨٨ (٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨

في شأن عدم أحقية العاملين بشركات القطاع العام في تقاضي الحد الأدنى للرتب المقررة في لائحة نظام موظفي وعامل الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية باصدار قرارات لها قوة القانون ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظام موظفي وعامل الشركات ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - مع عدم الإخلال بالأحكام القضائية النهائية لا يجوز للعاملين الذين سرت في شأنهم لائحة نظام موظفي وعامل الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ الاستناد إلى الحد الأدنى المقرر في الجدول المرافق لهذه اللائحة المطالبة برفع مرتباتهم أو إعادة تسوية حالاتهم أو صرف أية فروق عن الماضي .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ويعمل به اعتبارا من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه م

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ رجب سنة ١٣٨٨ (٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر